

Mohammed Mahmoud
February 8 at 6:41 AM



الزراعة الذكية مناخياً (كلمة حق يراد بها باطل)

مصطلح الزراعة الذكية مناخياً حاله حال المصطلحات العديدة التي اطلقت سابقا و روج لها وسادت في وسائل الاعلام وفي تقارير ودراسات المنظمات الدولية ودعواتها ومحافلها العديدة وتبنتها الدول والاتحادات والجامعات ومؤتمراتها واساتذتها وباحثيها، مصطلحات لها موسيقى ووقع جميل في الأذان وصدى في القلوب، مثل العولمة والخصخصة والتنمية القابلة للاستمرار أو التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي والتمويل المبتكر والتغير المناخي أو الاحتباس الحراري والمحافظة على البيئة أو النظم الصديقة للبيئة والجنس أو المساواة بين الجنسين وغيرها الكثير، واخذت الدول النامية ومنظماتها المحلية والإقليمية في تضمين وثائق مشاريعها التنموية لغرض الحصول على التمويل هذه المصطلحات ومراعاتها لنيل موافقة ورضا الدول المانحة والمنظمات الدولية والبنوك وصناديق الاقتراض الدولية.

ويلاحظ ان البرامج أو الأنشطة التي جاءت بهذه المصطلحات ظاهرها تنمويا وذات أهداف إيجابية لصالح الدول النامية، لكن في حقيقتها تمثل اختراقا لسيادتها واقتصادياتها وثرواتها، وجعلها أكثر تبعية والتصاقا بالغرب أو الدول الصناعية

المتقدمة وزيادة مديونتها من خلال منح القروض المشروطة والميسرة لها وتسويق المنتجات والتقنيات التي تحتكرها وشراء أصول الشركات الوطنية بعد خصصتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو يمثل سحابة دخان قوية للتغطية على نكث الدول الصناعية المتقدمة بالتزاماتها وخاصة في مجال الحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة والمسببة للتغير المناخي والقاء ذلك على عاتق البلدان النامية، كما وأنه صرف للانتباه عن الحاجة لخلق اتفاق عالمي جديد لانتقال أكثر منهجية للموارد إلى البلدان منخفضة الدخل. (د. محمد سعد عبد القادر محمود-التمويل المبتكر، أكساد 2013م).

تعريف الزراعة الذكية مناخياً

تعرف منظمة الغذاء والزراعة الدولية «الفاو» الزراعة الذكية مناخياً بأنها نهج لإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الزراعية إلى دعم الأمن الغذائي في ظل تغيرات المناخ، ساعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي زيادة الإنتاجية بشكل مستدام، والتكيف مع تغير المناخ والصمود في وجهه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تنتجها ممارسات الزراعة، ويرى البنك الدولي أن نهج الزراعة المراعية للمناخ هو نهج متكامل لإدارة الأراضي الطبيعية التي تتضمن الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ذات الصلة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، لذا استهدف 52 في المائة من تمويل البنك الدولي للزراعة الممارسات التي تسعى إلى التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها. (د.ثامر محمود العاني 2023م).

المراعي والأراضي العشبية "بالوعة كربون"

وفي الواقع فإن معظم الممارسات الزراعية والمشاريع الزراعية هي ممارسات ومشاريع صديقة للبيئة فعلى سبيل المثال فإن المراعي والأراضي العشبية (إذا ما أديرت جيداً) تشكل "بالوعة كربون" على نحو يفوق الغابات ذاتها في هذا المجال. وبوسع الأراضي العشبية التي تبلغ مساحتها 3.4 مليار هكتار والتي تغطي نحو 30 % من رقعة الكوكب البرية غير المتجمدة وتصل إلى 70 % من الرقعة الزراعية الكلية، أن تؤدي دوراً حاسماً في دعم جهود التكيف لتغير المناخ وتقليل حدة التعرض لعواقب الظاهرة سيما وأن أكثر من مليار شخص في العالم يعتمدون على الماشية كمورد للمعيشة، طبقاً لنشرة منظمة الفاو المعنونة "استعراض الأدلة فيما يخص نظم الرعي بالأراضي الجافة وعلاقتها بتغير المناخ". (د.محمد عبد الرحمن محل وآخرون- دراسة الواقع الحالي للمراعي في البلدان العربية وسبل تطويرها، أكساد 2015م).



رابطه الصلبي: <https://aenwa.com/node/4130866>

النهوض بالزراعة الذكية مناخياً

الأربعاء - 10 رجب 1444 هـ - 01 فبراير 2023 م رقم العدد [16136]



د. فاضل ميسعود العادي

مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بجامعة النور العربية - أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة بغداد سابقاً

تعرف «الغار» الزراعة الذكية مناخياً بأنها نهج لإعداد الإجراءات اللازمة لتحويل النظم الزراعية إلى دعم الغذائي. في ظل تغيرات المناخ، ساعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: هي زيادة الإنتاجية بشكل مستدام، والتكيف مع تغير المناخ والصمود في وجهه، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تنتجها ممارسات الزراعة، ويرى البنك الدولي أن نهج الزراعة المرابية للمناخ هو نهج متكامل لإدارة الأراضي الطبيعية التي تتضمن الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك ذات الصلة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، لذا استهدف 52 في المائة من تمويل البنك الدولي للزراعة للممارسات التي تسعى إلى التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها.

ولكن بان مشترك من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق (2022)، أن العالم يواجه خطراً عاماً آخر من الجوع القياسي، حيث استمرت أزمة الغذاء العالمية في دفع المزيد من الناس إلى مستويات متدهورة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو أمر حذر منه كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي)، في يوم الأغذية العالمي (16 أكتوبر وتشرين الأول 2022)، داعياً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية للآزمة.

إن العراق شهد موجة جفاف متزايدة خلال الأعوام الماضية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وهو الأدنى منذ 40 عاماً، بالإضافة إلى انخفاض تدفق المياه في بحلة والغرات والأنهار الأخرى، إن ذلك أدى إلى تدهور الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة ملوحة المياه والتربة، ما أسهم في خسارة كبيرة لسبل العيش، وزيادة الضغط على الميزانية الوطنية للنوالة التي تستورد الحبوب لضمان توفر الغذاء الكافي للمواطنين. من الجدير بالإشارة، أن 20 في المائة من القوى العاملة في العراق تعمل في القطاع الزراعي، وهو ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد الصناعات الاستخراجية التي تساهم بمقدار 44.2 في المائة، ويمثل 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، استناداً إلى بيانات تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2022، وبالتالي، فإن التنمية الزراعية أمر بالغ الأهمية للسماح للعراق بتحقيق رؤيته لاقتصاد أكثر تنوعاً، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، إذ يجب القيام بعمل كبير على مستويات الاستثمار في البحث والتطوير، لجعل الزراعة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.

إن أسباب تراجع أداء قطاع الزراعة والصيد والغابات يعود إلى الفساد المستشري، بجانب أسباب مهمة جداً، لعل في مقدمتها: ضعف استغلال الموارد الأرضية، ومحدودية الموارد المائية المتاحة (رغم وجود الرافدين بحلة

والفترات، وروافدهما)، وضعف استخدام التقانة الزراعية الحديثة في دولة ذات موارد زراعية كبيرة، وغيرها من الأسباب، وهي: عدم توفر البنية الأساسية للتكنولوجيا اللازمة، وضعف أداء ومستوى القوى العاملة، والحاجة إلى نظام تعليمي حديث ومشجع للابتكار والإبداع.

خلافاً للتوقعات المشائمة التي كانت تشير إلى استمرار مواسم الجفاف التي استمرت لثلاثة مواسم ماضية، شهد العراق خلال الأسابيع الأربعة الماضية (نهاية 2022 وبداية 2023) موجة أمطار غزيرة شملت معظم العراق، ما أنعش الآمال بموسم زراعي وافر، وزيادة الرصيد المائي في معظم السدود والخزانات، ومناطق الأهوار الجنوبية التي أوشكت مساحات واسعة منها على الجفاف، نتيجة قلة الأمطار والتجاوزات التركية الإيرانية على حصة العراق المائية من الأنهار المشتركة بين الدول الثلاث، علماً بأن موجة الجفاف التي ضربت العراق تسببت في تراجع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (القمح، والشعير، والأرز) إلى أكثر من النصف نتيجة ضح المياه وتعد التحديات التي تواجه المنظومات الغذائية والمناطق القاحلة تمثل نداءً عالمياً لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمشاريع الاجتماعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الأغذية لتقديم حلول تتضمن تقنيات بسيطة أو متطورة لتنفيذ المشروع وتوسيع نطاقه في المناطق القاحلة، إذ يعد هذا التحدي هو الأول من أصل تحديين يتمحوران حول الأنظمة الغذائية، بينما سيتم إطلاق التحدي الثاني في وقت لاحق من عام 2023 بشأن الزراعة الذكية مناخياً، حيث يواجه عالمنا كثيراً من التحديات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى، في مقدمتها الأمن الغذائي، إذ تسعى الدول إلى أن تكون مسرعة ورئيسية للابتكار، من أجل أن تسخر الموارد لتمكين ودعم رواد الأعمال الراغبين في معالجة تحدي الأمن الغذائي في المناطق القاحلة.

إن العراق لا يزال من أكثر البلدان تأثراً على مستوى العالم بالأثار الضارة لتغير المناخ، ما لم يتم تنفيذ التخفيف والتكيف، وقد لا يكون للمستقبل وأجلاً للزراعين أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الهشة في العراق، إذ إن برنامج الأغذية العالمي يرى أن الغناء هو الطريق نحو السلام، وبالتالي يجب اتخاذ إجراءات جادة على الفور، من قبل العراق والجمعية الدولية لاعتماد أنظمة ذكية مناخياً، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، من أجل ضمان أن العراق قادر على التكيف.



مجلة الشجرة المباركة



الزراعة الذكية مناخياً

كلمتنا

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة استثماراتها في مجال الزراعة الذكية مناخياً، بفضل الرؤية الاستراتيجية للقيادة الرشيدة، التي كانت سباقة في وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز قدرات إنتاج الغذاء بشكل مستدام، والتوسع في تبني نظم الزراعة الحديثة، وتحفيز القطاع الخاص وجهات التمويل ورواد الأعمال على الاستثمار في النظم الحديثة.

كما تعمل الدولة على توظيف التكنولوجيا والحلول الابتكارية في قطاع الزراعة، وتبني ممارسات مستدامة في إنتاج واستهلاك الغذاء بهدف تعزيز مكانتها كمركز عالمي رائد للأمن الغذائي القائم على الابتكار، وهذا ما أكدت عليه الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، حيث نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز دورها الإقليمي والدولي من خلال مبادرة «الابتكار الزراعي للمناخ» التي طرحتها الدولة بالشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية وبتأييد أكثر من ثلاثين دولة وحوالي 50 منظمة غير حكومية.

حيث تحظى الزراعة الذكية مناخياً باهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة التي تطبق نهجاً متعدد الجوانب في العمل المناخي يشمل إيجاد حلول تعتمد على الابتكار، وتعزيز تمويل العمل المناخي وحماية النظم البيئية الطبيعية. وبذلت الإمارات جهوداً كبيرة للحفاظ على الموائل الطبيعية، مما أثمر عن تعافي أنواع أصلية مهددة بالانقراض، مثل المها العربي وسلاحف منقار الصقر. كما تمت زراعة أكثر من 140 كيلومتراً مربعاً من غابات القرم (المنخروف) على طول ساحل أبوظبي، ويستمتع زراعة 30 مليون شجرة أخرى بحلول عام 2030، مما يعزز التنوع البيولوجي، ويمنع تآكل السواحل، ويعزز القاطن الكربون، وتسبب هذه الغدا يبرفي الحد من تداعيات تغير المناخ، بالإضافة إلى تحسين صحة الإنسان، والارتقاء بجودة الحياة، ودعم مكانة دولة الإمارات كموقع جذاب للعيش والعمل. فالممارسات الزراعية المستدامة يمكنها تلبية احتياجات زيادة سكان العالم بتأثيرات بيئية أقل. من هنا تأتي أهمية هذه المبادرة خصوصاً إذا عرفنا أن القطاع الزراعي يتسبب بحوالي ربع الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» في أكثر من مناسبة على أهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي في الدولة وفق معايير الاستدامة والجودة والتنافسية، إضافة إلى تطوير حلول مبتكرة لإنتاج الغذاء، وإدارته تكون قادرة على التغلب على التحديات في القطاع الزراعي، موضحاً أن الاهتمام بالزراعة يتسق مع استراتيجية الاستدامة وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية في الدولة، فالقطاع الزراعي قطاع مهم وحيوي.. وهو من صميم الأمن الوطني بمفهومه الشامل، وركن أساسي ضمن استراتيجيتنا للأمن الغذائي وبناء اقتصاد مستدام.



أ.د. عبد الوهاب زايد

أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل الصمر والابتكار الزراعي
المشرف العام